ما دلالات استبدال كولن باول بكوندوليزا رايس؟

انقسمت العاصمة الامريكية بشأن ما تعنيه استقالة كولن باول من وزارة الخارجية واستبداله بكوندوليزا رايس، مستشارة الامن القومي (رهن موافقة مجلس الشيوخ). في الزاوية الزرقاء يوجد اولائك الذين يخافون من ان التغيير سوف يعني زيادة في العجرفة الامريكية. فقد فقدت الادارة اقوى مدافع عن مبدأ التعاون الدولي التقليدي المعتدل للجمهوريين، و من المتوقع ان تركز على سياسة الشدة، واكثر تشددا حتى من ايديولوجية الصقور(ان كان ذلك ممكنا). هذه هي وجهة النظر-الخوف قد تكون افضل كلمة- يحملها الديمقراطيون والعديد من الاوربيين.

وفي الزاوية الحمراء الاكثر تفاؤلا هنالك الذين يعتقدون بان التغيير قد يفتح الباب الى دبلوماسية متجددة. فكل من جورج بوش والسيدة رايس، طبقا لوجهة النظر هذه، يدركان ان صورة امريكا الكئيبة تشكل مشكلة وكلاهما يريدان اصلاح التحالفات المتصدعة. سيسافر السيد بوش الى اوربا قريبا بعد تسلمه مهمات منصبه رسميا للدورة الجديدة. ويقول ايضا إنه سيبذل ما في وسعه لبناء

دولة فلسطينية خلال فترة رئاسته الثانية.

وعلى العموم، فان تفاؤل جماعة الزاوية الحمراء يمتلك حجة اقوى، ولو بشرط.

لان التغيير في السياسة الخارجية يسير تبعا للحقائق على الارض اكثر من أي تغيير في فكر الرئيس ورئيس مستشاريه للشؤون الخارجية.

لا بد من الاعتراف بان هناك الكثير من الاسباب التي تدعو الى الشك بشأن امكانية حدوث تعهدات كبيرة. ابتداء من حقيقة ان للسيد باول تأثيرا في الادارة اكبر مما يقر به منتقدوه. فعلاقات امريكا مع الصين، على سبيل المثال، تدين بالكثير للوزير الحالي. في عام ٢٠٠١، حث السيد باول على توخي الحذر عندما اجبرت الصين طائرة تجسس امريكية على الهبوط في الاجواء الصينية. مهد رد الفعل المدروس الذي اتخذته الادارة الطريق للعلاقات السلسة الحالية. ان هذا يعني ان انجازات السيد باول يمكن ان تضيع من دون توصيته السديدة.

اضافة الى ذلك، فان بامكان السيد بوش ان يرشح شخصية اكثر "باولوية" للمنصب من السيدة رايس. ففي جون فورث، سيناتور سابق وسفير امريكا الحالي في الامم المتحدة، او في بوب زوليك ، ممثل التجارة، يمكن ان يجد الرئيس شخصية متعددة الجوانب كالسيد باول، لو اراد ان يفعل ذلك. كما انه كان بامكانه ان يقنع السيد باول بالبقاء في منصبه بعض الوقت.

ان رفض هذه الاختيارات، كما يرى المتشائمون، قد هجر السيد بوش أي تظاهر من انه، في صياغة السياسة الخارجية، يبحث عن خليط من الخيارات و من ثم، مثل أي رئيس تنفيذي كفء غير منحاز، يلتقط ويختار. و بدلا من ذلك، فان اختيار السيدة رايس يكشف الحقيقة: بانه، خلال السنوات الاربع الماضية، كانت السياسة الخارجية على الاغلب تدار بواسطة عصبة من المحافظين متسقة التفكير، الذين سوف يستمعون الان الى عدد اقل من الخيارات المختلفة.

في الحقيقة، يخشى بعض الدبلوماسيين من ان انتقال السيدة رايس سوف يرجح كفة ميزان القوى داخل العصبة لصالح اشد الصقور تشددا. بينما كانت السيدة رايس في مجلس الامن القومي، كما تقول النظرية، صوتا متأرجحا بين السيد باول من جهة و بين ديك جيني، نائب الرئيس، و دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، من الجهة الاخرى. كانت تقف معظم الوقت الى جانب الصقور، ولكن ليس دوما.

اما الان وقد انتقلت السيدة رايس الى وزارة الدفاع، و نائبها، ستيفن هادلي، قد تسلم منصبا ربما اقل اهمية من مستشار الامن القومي، فان الصقور الكبار سيهجمون. و ليس كما هو الحال مع السيد باول، فان السيدة رايس لن تحاول ان تلعب دور القوة الموازنة للسادة ديك جيني و رامسفيلد. و كمستشارة للامن القومي، قلما كانت قادرة على كبح جماح بطلي قتال الشوارع البيروقراطي هؤلاء و سوف يهيمنون في الوقت المناسب على السياسة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية. وبكلام مختصر، فان ازاحة السيد باول سوف يؤشر انحرافا حادا باتجاه اليمين لادارة لا تعرف التهدئة.

ربما. و لكن اسباب الشك في وجهة النظر هذه اكثر اقناعا. ان تأثير السيدة رايس في الادارة ليس مؤسساتيا، كما هو الحال مع تأثير رامسفيلد. فهي لا تمتلك ثروة من الخبرة، كالسيد ديك جيني. فلقد اكتسبت تأثيرا من اصغاء الرئيس لها، وثقته بها. ولن تكون، بعد الان، في البيت الابيض، ملاقية الرئيس يوميا. و مع ذلك، فان علاقاتها الشخصية مع حكم السياسة ستبقى. وبما ان نائبها قد تسلم منصب مستشار الامن القومي، فانها قد تمتلك تأثيرا اكثر قليلا في الدورة الرئاسية الثانية مما كان لها في الدورة الاولى، جامعة، كما ترغب هي، بين علاقاتها الشخصية مع الرئيس وبين سلطتها وزيرة للخارجية و بقايا نفوذ على الامن القومي.

لا تمتلك السيدة رايس عقيدة محددة. فخلفياتها تبين انها واقعية متشددة، مؤيدة استخدام امريكا قوتها و لاهمية العلاقات مع القوى العظمى. وهذا يضعها في نزاع مع من في الادارة ممن لا يعتقدون بجدوى الحملات الدبلوماسية لتحسين صورتها. قد تمتلك شيئا من الدبلوماسية، ولكن في الاقل تحس بان لها دوراً. ان تعيينها ليس عملية فرض من قبل المحافظين الجدد في كل عتلة في ماكنة الدبلوماسية الخارجية.

ثلاثة اشياء مبهمة

وليس من الواضح ان ازالة السيد باول ستحدث تغييرا ذا شأن داخل الادارة. فبرغم تحقيقه بعض النجاحات، الا انها كانت محصورة بعلاقات ثنائية(الصين والهند مثلا). ولكنه في المسائل الكبيرة كالحرب على الارهاب وبشكل خاص موضوع العراق، كان له تأثير ضئيل. وفي الموقع الذي حقق فيه نقلة، كنجاحه في اقناع بوش بالسعي الى الحصول على قرار ثان من الامم المتحدة بشأن العراق- فقد انتهت بالفشل. الحقيقة هي ان وزارة الخارجية تحت ادارة باول كانت هامشية، ولا تشكل مركز قوة منافس.

في الواقع، ان استبداله بالسيدة رايس قد يحسن من آمال الدبلوماسية عن طريق الحصول على ضمانات اكبر لتنفيذ الاجراءات. ان السيد باول محبوب من قبل الاجانب. ولكن هنالك دوما مناسبات تنصل فيها الرئيس عن ما قاله باول بعد ٤٨ ساعة- كما في اعترافه الشهير عندما قال إنه" ذهبت اكثر مما ينبغي في التزحلق" عندما قال ان الادارة قد تتفاوض مع كوريا الشمالية من حيث انتهى بل كلنتون. لكن السيدة رايس، على العكس، يصغي لها الرئيس.

كل ما قيل، هي ثلاثة شكوك تثير القلق تحوم حول وزارة خارجية رايس. مصدر القلق الاول هو السيدة رايس نفسها. خلال اربعة اعوام كانت السيدة رايس صوتا مسموعا، معلمة و موجهة. سيتوجب عليها الان ان توضح بشكل اكثر تفصيلا وجهة نظر مرحلة عالم ما بعد القاعدة. على سبيل المثال: لديها خبرة كبيرة بشأن روسيا (كان مجال دراستها الاكاديمية الجيش السوفيتي) . و لكن هل ينبغي ان يتقرر موقف امريكا من تركيز فلاديمير بوتين للسلطة استنادا الى الحاجة الى المحافظة على علاقات جيدة مع شريك في الحرب على الارهاب؟ او هل ينبغي ان تتأثر بوجهة نظر السيد بوش القائلة ان افضل طريق لمكافحة الارهاب العالمي هو في تشجيع الديمقراطية؟

و مصدر القلق الاخر هو وزارتها. هل تمضي وقتا في اعادة هيكلتها، و تستبدل الدبلوماسيين المسؤولين عن كوريا الشمالية والشرق الاوسط(على سبيل المثال)، مخاطرة بمواجهة نوع العداء والمشكلات التي صادفها هناك بورتر كوس، رئيس وكالة المخابرات المركزية الجديد. او هل تتجاوز الدبلوماسيين- كما فعل جيمس بيكر- ، بعزل الطبقة السابعة من وزارة الخارجية (حيث تجلس الوزيرة) وتعمل بعيدا عن البيروقراطية؟ احد الطرق التي تنوي اتباعها هو في تعيين خلف الى ريجارد ارميتاج، الوكيل المخلص الى باول، الذي استقال ايضا هذا الاسبوع.

لو انها اختارت جون بولتون وكيل لجنة الحد من التسلح، لكانت اشارة الى نيتها في محاولة قولبة الوزارة، وليس تسييرها بالحيلة و المراوغة.

ولكن ما لا يمكن معرفته هو مدى الرغبة الموجودة في طرفي الاطلسي كليهما للعمل الدبلوماسي الحقيقي. وحتى قبل الانتخابات ، اسر كل من السيد بوش والسيدة رايس، بعد مرور ثلاث سنوات من احداث ١١ ايلول، بان الوقت قد حان لترميم الامور في اوروبا والشرق الاوسط- لان الفشل الدبلوماسي هناك قد يهدد ما يصفه الرئيس بانجازاته المهمة في الحرب على الارهاب. وحتى اكثر الحكومات الاوروبية اخلاصا تعرف بأنها يجب ان تجد طريقة للتعامل مع ادارة بوش التي اعيد انتخابها.

ولكن تبقى هنالك حقيقة "وجود" ثلاثة مواضيع تفرق اوربا عن امريكا- اسرائيل، العراق، وايران - وهي جميعا عصية على الحل ومن السهولة ان يختلفوا بشأنها.

فالظروف في الوقت الراهن في كل هذه البلدان(رحيل ياسر عرفات، تراجع ايران كما يبدو عن برنامجها النووي، و امل اجراء الانتخابات في العراق) تدفع اوربا و امريكا للعمل معاً من اجل الخير. ولقد كانوا يتصرفون هكذا عندما فتح تعيين السيدة رايس الباب امام امكانية دور اكبر للدبلوماسية. ولكن هنالك تداخل في المصالح، وليس لقاء عقول.

ترجمة / فاروق السعد
عن / الايكونومست

تطلعات اسرائيل وكوندوليزا رايس في وزارة الخارجية

حظيت استقالة وزير الخارجية الامريكي كولن باول واحلال مستشارة الامن القومي كوندوليزا رايس محله بإستقبال طيب في اورشليم، لإسباب تتعلق بالسياسة اكثر مما تتعلق بالشخصية، ولدى اسرائيل بالتأكيد سبب وجيه لإعتبار هذا الامر تطوراً ايجابياً - ولو انه، للسخرية، هكذا، يتعلق بالشخصية اكثر مما بالسياسة.

فقد اعتبر باول بحق لوقت طويل مؤيداً قوياً لإسرائيل، اضافة لكونه صديقاً جيداً للمجتمع الامريكي - اليهودي. غير ان طريقته الدبلوماسية في السنوات الاخيرة بدت للكثيرين هنا، اننا سوف نختفي في كل خاصة في حكومة شارون، خارج مسار التفكير الاسرائيلي الراهن.

وكان ينظر اليه بإعتباره المناصر الاقوى في ادارة بوش الدبلوماسية متعددة الجوانب. وكان هذا يعني، في سياق النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، شمولاً لأطراف مثل الاوروبيين والروس في عملية صنع السلام كرعاة ذوي ثقل مساوٍ مع الولايات المتحدة في خطة خريطة الطريق. وكانت اسرائيل تفضل كثيراً الولايات المتحدة وسيطاً مهيمناً في اية مفاوضات.

كما كان باول الشخصية التي بدت اكثر توقاً، في ادارة بوش، لزج واشنطن حتى بصورة اعمق في دفع الطرفين معاً داخل عملية التفاوض. وليس مصادفة ان تأتي استقالته بعد ايام فقط من نبذ الرئيس الامريكي علناً فكرة ارسال مبعوث خاص مباشرة الى المنطقة او الدعوة لمؤتمر دولي خاص بسلام الشرق الاوسط، وكانت اسرائيل مرة اخرى تفضل ان ترى في الاول اصلاحات جدية تحدث داخل السلطة الفلسطينية ، اضافة لتنفيذ خطتها الخاصة بالانفكاك، قبل ان تدفعها واشنطن دفعاً للدخول في مفاوضات مباشرة.

فلا عجب اذن كما قال مراسل الصحيفة الدبلوماسي هيرب كينون، ان يضطر دبلوماسيون كبار هنا الى (الضغط على انفسهم لإخفاء سرورهم) لتبديل باول بكوندوليزا رايس. فالمسؤولون في اورشليم يثقون بها في تشجيع بوش للضغط من اجل اصلاح ديمقراطي بين الفلسطينيين وفي العالم العربي ككل، اضافة الى المساعدة على توظيف تأكيدات بوش أن الولايات المتحدة لن تتوقع من اسرائيل ان تمنح الفلسطينيين (حق العودة) الى الاقليم.

ومن جانب آخر، فإن اورشليم تستطيع وينبغي ان ترحب من دون تحفظ بتعيين رايس، فقد تم عمل الكثير من علاقتها الشخصية القوية مع بوش، بإعتبارها ربما اقرب واكثر مستشاريه اخلاصاً، وتلك ميزات مرغوب فيها كثيراً لدى اي مساعد - لكنها ميزات اساسية، بوجه خاص في هذه الاوقات، بالنسبة لوزير الخارجية.

فمن خلال وزارة الخارجية توظف الولايات المتحدة وتنفذ سياستها الدولية - او في الاقل كيف ينبغي ان تكون. فالواقع مختلف، خاصة عندما يجد رئيس نفسه اكثر راحةً وهو يعمل من خلال مسؤولين آخرين، كما كانت الحال بصورة اكثر شهرةً عندما اهمل الرئيس ريتشارد نيكسون الخارجية تماماً لصالح مستشار الامن القومي هنري كيسنجر. في مثل هذه المواقف، تبدو وزارة الخارجية في الغالب كأنها تعمل وكيلاً مستقلاً، وهي تتبع ميولاً سلكها الدبلوماسي اكثر من رغبات المكتب البيضوي.

ومع ان الامور لم تبلغ هذا المبلغ السيء ابداً خلال ادارة بوش الاولى فإن هناك ما بدا في الغالب انه انقطاع بين سياسات الخارجية وبياناتها، الخاصة بالبيت الابيض، خاصة في ما يتعلق بهذه المنطقة، وكانت اسرائيل تتعرض لإدانة المتحدثين بإسم الخارجية لأعمال في الاقاليم، بينما ينوه الرئيس او المتحدثون بإسمه بحقها الشرعي في الدفاع عن نفسها وكانت ايران، بالنسبة لبوش، في مركز (محور الشر)، بينما كانت الخارجية تدعو النظام نفسه (ديمقراطيا) وكانت سياسات، مثل خريطة الطريق، ينظر اليها كأنها آتية (من الخارجية) اكثر مما من البيت الابيض، وكأن السلطة التنفيذية (الامريكية) مقسمة بين شريكين متحالفين مختلفين، كأن الحكومة في الغالب هنا.

وهذا امر يقل احتمال وقوعه بشكل كبير ورايس في وزارة الخارجية، استناداً الى سجل عملها الخاص في مجلس الامن القومي وعلاقتها الشخصية مع الرئيس.

ومن غير الواقعي ربما ان نتوقع قيام رايس في غضون مهمة واحدة في وزارة الخارجية بتغيير نظرة دبلوماسية ترسخت في جهازها البيروقراطي وتعتبرها اسرائيل ومؤيدوها (عروبية) في النظر الى الامور. الا انه امر ملح وامريكا تقود الحرب على الارهاب، وتدفع نحو الديمقراطية في العالم العربي، وتساعد اسرائيل على المضي عبر عملية السلام، ولدى قيادتها سياسة خارجية مترابطة ومصوغة بوضوح، وذلك هو ما ستفعله كوندوليزا رايس، وما ستكون له اهلاً بشكل فريد.

ترجمة / عادل العامل
عن / جيروزليم بوست

ماذا نحن صانعون بأنفسنا؟

ان احد الموضوعات الاساسية المثيرة للجدل بين مؤيدي دخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي هو ان هذا البلد الكبير لا يحب ذلك ان جرحناه واهناه واغضبناه، وهذا محتمل فرئيس الوزراء التركي يحرك عينيه المهددتين حالما يوجه اليه الكلام، وثمة شعور بجملة من التبعات التي يستحيل اخمادها ، فحتى السابع عشر من كانون الاول، سوف نتساءل الى اي شيء سوف تعرضنا فكرة الرفض نفسها، وليس المقصود هنا طبعاً الا فكرة واحدة، فالتقطيب الموجود على وجه اردوغان يشير الى ان لديه تكتيكاً وهو واثق من عمله، غير ان المشكلة قد تغيرت فليس الاتراك وحدهم المعنيون بالامر، بل نحن ايضاً، والحقيقة هي انه يمكن تماماً ان يكون هذا العالم افضل ذات يوم من خلال ارتباط الشعوب بعضها ببعض، وامتزاج الحضارات ولكن من غير المؤكد اننا نمتلك الرغبة في العيش فيه ومن خلال اختيار الارتباط بجيراننا، فإننا نعتقد بأننا لن نشن الحرب عليهم، فنحن قريبون بعضنا من بعضنا الآخر، وتفصلنا اللغة لكننا لا نعتقد بأن هذه القضية من الصعب تجاوزها والتغلب عليها، وان هذه المغامرة كانت خياراً واعياً ومقصوداً وسرعان ماكنا نوشك على المضي الى امام وبدأنا بالتفكير ايضاً في إنه ربما سيأتي الوقت الذي سوف يتوجب فيه التوقف وها نحن الآن في نطاق هذا الوقت. اي اننا الآن في زمن التفكير بالماضي الزمن الذي توقعناه من دون ان نرهق انفسنا ونقول ان ذلك الزمن متأخر جداً ، ويقع هذا على الاتراك وقد يقع على شعب آخر وبلد آخر ، وكان بوسعنا لو لم يجمد الاتحاد السوفياتي لفترة طويلة المشهد نحو الشرق مناقشة الحاجة الى فتح حدودنا المتحركة امام اقماره الصناعية السابقة غير ان التأريخ فاجأنا، وقلنا نعم من دون ان نعرف كثيراً لمن نقولها، قلناها هكذا وبسرعة، واكتشفنا الثنائي اسقونيا وسلوفاكيا وشقيقتهما الكبرى بولونيا.

ان الشعور بأننا نمضي بسرعة، قد نجم عن تأريخ جامح وليس عن تسريع بالتأريخ اكثر مما نجم عن خصائص تركيا، تركيا المتعددة والمسلمة وذلك من اسباب حذرنا وان عدم معرفة احد للسيطرة على الامور هو سبب رفضنا لأننا عندما نقول (لا) لتركيا فإننا نقول (لا) لتركيا و (لا) للشيء الذي اسسناه في الوقت ذاته والذي يتطور من دوننا نوع من الحياة المستقلة لأوربا المبتهجة بنفسها ومبدأ عدم الزيادة والتحسين، الزيادة في القوة وتحسين حياة كل واحد بل التضخم والتضخم.

وهناك فرق بين الشعور بأننا كبار والانطباع بأننا ضخام فنحن نشعر بهذا الفرق بعمق وهذا ما يقلقنا، وليست الفكرة اننا سوف نختفي في كل واسع وفسيح جداً ، ويتعين علينا ان لا نجيب على السؤال: من نحن؟ بل على السؤال: ماذا نفعل بأنفسنا؟ لقد تساءل رئيس الوزراء السابق ميشيل روكار ان كان الفرنسيون يمتلكون الاسلحة الفكرية والثقافية لفهم القضية التركية، ولا ادري ان كانوا يمتلكون كل الاحصائيات الحديثة بشأن انتاج عنب (سيمرن) او الاقتصاد مقارنة بالاناضول او بـ (بازار اسطنبول)، لا اعتقد بأنهم يألفون كثيراً الآليات التعويضية ومبدأ الاعانة ، لكن ما اعتقده هو ان لدى الفرنسيين فكرة واضحة تماماً عما حققوه مع جيرانهم في اربعين عاماً، فهم يعرفون جيداً الاوربيين الذين يكونونهم ويعرفون بشكل جيد جدا ما اوربا لقد عاشوا ذلك كل يوم، هناك اشياء يحبونها واخرى لا يحبونها ومع ان اسلحتهم لم تكن كلها ثقافية الا انها كلها حقيقية وهم مقتنعون بها وان فهمهم الحالي لأوربا ليس رفضاً للمستقبل بل اعتراف بالحاضر، فهم على سبيل المثال يرون جيداً ما يفصل تركيا عن اوربا ولا ينزعجون ابداً عندما يتوجب ادراج احد الاسباب السلبية هذه ومنها الدين في المقام الاول.

ولهذا السبب تبدو لي ذريعة النادي المسيحي التي اعاد اردوغان استخدامها مؤخراً وبلهجة تهديد مفرقعة فاسدة، صحيح جداً ان اوربا ناد مسيحي بتأريخها وثقافتها، وفيها وحدة اوربية تقوم على العرق ولون البشرة والامتداد الجغرافي مثلما هناك وحدة افريقية او صينية، كما تقوم على الدين ايضاً، الا ان الفرنسيين لم تعد تحكمهم المسيحية. وهم لم يتخلوا عن خطة او تسوية داخل مجلس الوزراء، فهذه المفاهيم القديمة والمتوارية تتفق والواقعيات الجديدة، لكنها مفاهيم نحسبها حيوية، لو طرحنا هذا السؤال دائماً: ماذا نحن صانعون بأنفسنا؟ لمن نصنع اوربا؟ للآخرين ام لأنفسنا؟

وبطبيعة الحال فإن تنظيم واعداد جزء واسع من العالم في منطقة غير متميزة تقضم ثروتها ونشاطها الحدود المؤقتة قد يكون هدفاً بحد ذاته، انه مبدأ اي تنظيم وقد تعلمناه في المدرسة، وهو هدف لا يحتاج الى قادة، بل يمضي بمفرده بصورة جيدة جداً، انه مبدأ اوربا للجميع الافتراض المحتمل الذي حسبما اراه يمتلك الفرص الكبيرة في النجاح، النجاح في الانتصار على اي نوع من التحفظ وبمعنى آخر، ان العالم الذي يعد من اجلنا لا يفلت فقط من سيطرتنا بل انه لا يحتاج الينا مثلما نحن لا نحتاج الى تعريف انفسنا -مثلما نحن وليس الاتراك كما ترون في هذا العالم عبثاً.

ترجمة / زينب محمد
بقلم / ستيفان دونيس
عن لوفيغارو

اللوبيات التي تصنع الرؤساء

كيف تعمل اللوبيات الأمريكية لتجعل مرشحها الخاص ينتصر؟ كيف تعد نفسها للانتخاب بعض الولايات المتأرجحة مثل فلوريدا؟ كيف يتخذ المثقفون مواقعهم في هذه المعركة؟ منذ اربع سنوات وبعد شهر من عد الاصوات واعادة عدها قضت المحكمة العليا بفوز جورج بوش في الانتخاب بفلوريدا وفتحت له بهذا ابواب البيت الابيض. الرئيس الثالث والاربعون للولايات المتحدة هو الجمهوري السادس الذي يربح في الانتخابات الرئاسية التسعة الاخيرة. الولايات المتحدة يمينية حتى ان صوتت للديمقراطيين ، والناخبون لا يغفرون لسياسي يعتبرونه قد اتخذ سياسة مبالغة في يساريتها ، وقد عاقبوا كلنتون حين صرح بوقوفه الى جانب الشاذين جنسياً في الجيش او حين اراد اصلاح سياسة العناية الصحية في بلاد يفتقر فيه ثلاثون مليون مواطن الى التأمين الاجتماعي.

ولكن هل صوت الامريكيون مرة اخرى لصالح جورج بوش؟. لم يتجرأ معلق واحد على الدخول في لعبة التنبؤات مادام نمط الانتخاب يخبئ لنا الكثير من المفاجآت (حدث في تأريخ الولايات المتحدة ان انتخب ثلاثة رؤساء لم يحصلوا على اصوات الاكثرية) ومادمت تجد المرشحين متقاربين بالاصوات. في استطلاع نشرته النيوزويك ظهر ان الرئيس وخصمه الديمقراطي متعادلان بنسبة ٤٦ ٪ وفي دراسة اخرى بتكليف من الأي بي سي نيوز كانت لجورج بوش افضلية بسيطة على جون كيري بنسبة ٤٩ ٪ وهذا هو في النهاية الذي لعب دوره في انتخابات الثاني من تشرين الثاني.

كان لكل من الخصمين اعوانه

الذي جرى انتخابه لم يكن هو بوش او كيري قطعاً، واذا كان التصويت شاملاً فإنه لم يكن مباشراً. يظل وهو الموروث عن ربة الآباء المؤسسين من اجل الديمقراطية المباشرة تعبيراً عن الفيدرالية الامريكية، الانتخابات تكسب ولاية بعد ولاية، التصويت ثابت في تنظيمه. في السنوات الاربع كلها منذ عام ١٧٨٧ في الثلاثاء الاولى التي تتبع الاثنين الاول من شهر تشرين الثاني، الامريكيون يصوتون مباشرة لقوائم (ناخبين كبار) محلية تحددها الاحزاب وتصطبغ بلون هذا او ذاك من المرشحين، كل ولاية لها حق في عدد من الناخبين الكبار يناسب عدد ممثليها في الكونغرس، وبهذا فالعدد يتباين حسب الثقل الديموغرافي.. من ٣ الى ٥٥ (بالنسبة الى كاليفورنيا). في يوم الاثنين الاول الذي يتبع يوم الاربعاء الثاني في شهر كانون الثاني يشكلون هيئة انتخابية وقتية مكونة من ٥٣٨ ناخباً تحدد بأغلبية مطلقة (٢٧٠ صوتاً) الرئيس ونائب الرئيس.

هل هي عملية معقدة؟ من دون شك، ومع ذلك، منذ الثالث من تشرين الثاني واحد من المرشحين سيدعو الآخر الى تهنئته، سيكفيه ان يضيف عدد الناخبين الكبار الذي حصل عليه (الى ٢٧٠ صوتاً) ويكون قد احرز النصر. ولكن هذا السيناريو المدهون بالزيت جيداً يمكن ان يتزحلق. الطراز الاول من خيبة الامل هو نموذج فلوريدا ٢٠٠٠، فإختزال الاصوات المحلي لم يسمح بمعرفة اي المرشحين قد حصل على الحسم. توجد مفاجأة ممكنة الحدوث هي تغيير الناخبين توجههم السياسي. نظرياً هم احرار في خيارهم الأخير ولكن حالات (الأرتداد) نادرة (ثمان في تأريخ الولايات المتحدة). قضية ثالثة تستحق التمحيص هي اذا لم يجمع اي من المرشحين ٢٧٠ صوتاً، وهذا ممكن اذا فشل مرشح (دخيل) في هيئة انتخابية (بالمصادفة هو رالف نادر) او لم يصوت احد الناخبين الكبار لأي من المرشحين. في عام ٢٠٠٠ هدد واحد من الثلاثة المنتخبين في منطقة كولومبيا بأنه سيعترض على الوضع القانوني للعاصمة (التي لم يكن لها ممثلون في مجلس الشيوخ). في حالة عدم حصول اغلبية من الناخبين الكبار فإن مجلس النواب الامريكي ينتخب الرئيس وينتخب مجلس الشيوخ نائب الرئيس. سيناريو اسوأ حالة لا يود احد من ان يواجهه.

لا شيء او كل شيء

في عام ٢٠٠٠ وبغض النظر عن الجدال بشأن الغش الذي حصل بفلوريدا كان آل غور متقدماً على جورج بوش بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ صوت شعبي، ولكن هذا لم يكن مهماً فقد حصل بوش على اغلبية من ٢٧١ صوتاً من اصوات الناخبين الكبار وبهذا امكنه ان ينتخب قانونياً رئيساً للولايات المتحدة، وهكذا فإن صوتاً واحداً في لجنة بفلوريدا يعادل ٥٠٠,٠٠٠ صوت نيويوركي. مهما يكن هامش الانتصار فإن قائمة الاغلبية تسيطر على كل مقاعد الناخبين الكبار. مبدأ (ذي وينر تيكس أت اول) يعني الفائز يأخذها كلها هو الذي يطبق. فعال ولكنه موضع نزاع، الاغلبية الشعبية تغدو اكثر فأكثر قابلة على الطيران والتبخر، ولذلك هناك من يحاول اصلاح هذه الحالة. على العكس من الانتخاب المباشر للرئيس (كما في فرنسا) الذي يحتاج الى تغيير في الدستور وهو ما يتعذر بلوغه ترجع القضية الى مدى جدارة كل ولاية حتى الآن هجرت ولايتان فقط هذا المبدأ هما مين ونبراسكا، وحاولت ذلك ٢٩ ولاية منذ عام ٢٠٠٠ ولم تنجح ، وقد جرت محاولة قريبة في الثاني من تشرين الثاني في كولورادو في الوقت الذي كانوا فيه يصوتون على قائمة من تسعة ناخبين كبار كان على السكان ان يبدو رأيهم في توزيع المقاعد النسبية حسب الاصوات الشعبية. لو كانت النتيجة نعم لأصبح القانون قابلاً على التطبيق فوراً مما ينبئ بوضع مقعد، لابل حاسم لمجمل التصويت القومي.. ولم يخطئ محررو الصحف حين لقبوا كولورادو (فلوريدا الجديدة).

ولايات متأرجحة

لا أهمية لعدد الناخبين الكبار وبهذا لا اهمية لعدد الولايات التي تم كسب الانتخاب فيها. والنتيجة؟ المعركة ليست على النطاق القومي ولن يخسر احد الوقت ولا المال في المعاقل التي جرى كسبها مسبقاً. تكساس والغرب الاوسط جمهوريان تقليديان فهما الى جانب بوش، وكاليفورنيا او نيويورك ديمقراطيتان الى جانب كيري. الناخبون لا يغيرون مواقعهم، والجولة الانتخابية والاعلامية تتركز على الولايات التي لا يعرف الى اي معسكر ستنضم، انها الولايات المتأرجحة، وتسمى ايضاً (باتل غراوند) يعني حرفياً ارض المعركة. الى جانب الولايات حيث الفارق بين بوش وآل غور كان بسيطاً ١٪ عام ٢٠٠٠ (فلوريدا ونيومكسيك وويسكنسن وأيوا وأورغون) يوجد (المجال الخامل) لولايات صناعية في ضائقية كلية. نادراً ما تكون هي مفتاح الانتخاب.

كيفية التصويت: مرحلة الشك

ان البلبلة الفلوريدية عام ٢٠٠٠ التي دارت حول مراجعة البطاقات قد اثارت زلزالاً قانونياً هو القانون الفيدرالي (تصويت هيلب امريكا في تشرين الاول عام ٢٠٠٢) قد شجع منذ ذلك الوقت الولايات على تحديث عدتها مع ترك الخيار لها (الكيفية تختلف دائماً من لجنة الى اخرى). النتيجة انه اذا كانت الانظمة التقليدية (مثل اوراق البيانات تحسب يدوياً) ستستمر ستكون البطاقات عرضة للضياع واوراق البيانات التي تقرأ بصرياً تكسب (نحو ثلث الناخبين يصوتون هكذا) و (شاشات التصويت اللمسي) تشكل حضوراً ملموساً (٢٩ ٪ من الناخبين) ومحل جدال لأن امكانيتها التقنية للاشتغال في ظروف معينة قد شكك فيها، اذ حين استخدمت في تصويت محلي في ولاية انديانا احصت ١٤٤٠٠٠ صوت لناخبين يبلغ عددهم ٥٣٥٢ ناخباً، ويستحيل اعادة حسابها يدوياً فالورقة التي تخرج من الجهاز لا تشير الا الى النتيجة النهائية. وما لا يطمئن ان الصانعين هم جمهوريون صراحة حتى ان احدهم قال انه سيقوم بأي شيء (ليساعد ولاية اوهايو كي تعطي صوتها الى الرئيس). كل المكونات اذن تضافرت لكي يكون تدقيق اصوات انتخابات ٢٠٠٤ خيالياً بقدر تدقيق اصوات انتخابات ٢٠٠٠ .

ترجمة / جودت جالي
عن الفيغارو